Distr.: General
17 November 2025
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الدورة السادسة عشرة

جنيف

20-23 تشرين الأول/أكتوبر 2025

بيان المجتمع المدني إلى الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

1- عُقدت الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد السادس عشر) في جنيف، سويسرا، في الفترة من 20 إلى 23 تشرين الأول/أكتوبر 2025، وكان موضوعها "تحديد ملامح المستقبل: دفع عجلة التحول الاقتصادي من أجل تنمية عادلة وشاملة ومستدامة ". ويأتي المؤتمر في مرحلة تتسم بتحلّل نسيج النظام السياسي والاقتصادي العالمي والحاجة الملحة للتوصل إلى توافق متعدد الأطراف من أجل مستقبل عادل وصالح للعيش.

2- فالعالم يشهد اليوم أزمات عديدة، منها الإبادة الجماعية المستمرة منذ ما يقرب من عامين في الأرض الفلسطينية المحتلة والتي تغذيها الأسلحة ورؤوس الأموال التي توفرها دول غربية؛ وانتشار معضلة الديون، حيث تنفق بعض البلدان النامية ما يصل إلى 38 في المائة من عائدات صادراتها على خدمة الدين؛ والانهيار الوشيك للنظم الإيكولوجية والانقراض الوشيك لمليون نوع من الكائنات الحية؛ و"السباق العالمي نحو القاع" من أجل الحصول على تنازلات في إطار الاتفاقات التجارية الثنائية بسبب استخدام التعريفات الجمركية كتدابير قسرية أحادية الجانب. هذه الأزمات الإيكولوجية والاقتصادية والاجتماعية المترابطة يغذيها التوسع العالمي لتيارات التطرف اليميني والفاشية وترتكز على نفس التراتبية الهرمية للبشرية ومنطق العسكرة والتدخل الذي يبرر المشاريع الاستعمارية والإمبريالية. ونتيجة لذلك، انعكس مسار التقدم المتواضع المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مما أدى إلى تعميق الفوضى في حياة الناس والنظم الاقتصادية والإيكولوجية التي يعتمدون عليها.

3- هذه الأزمات لم تظهر فجأة. بل هي نتيجة منطقية لعقود، وفي بعض الحالات لقرون، من أوجه عدم المساواة النظمية في النظام السياسي والاقتصادي العالمي. هذه الخلفية هي تحديداً السبب الذي أدى إلى إنشاء الأونكتاد في عام 1964 بعد معركة كان النصر فيها صعباً للغاية. فالولاية التي تأسس من أجلها الأونكتاد تترجم الإرادة على النضال من أجل تحقيق العدالة في الاقتصاد العالمي، وتعكس السياق السياسي لإنهاء الاستعمار في جميع أنحاء جنوب الكرة الأرضية بعد قرون من النهب والتراكمات. وفي الواقع يُخشى على الأونكتاد وعلى مآل الدورة السادسة عشرة للمؤتمر تحديداً بسبب الأهمية التي يتسم بها المؤتمر والمكانة الفريدة التي يتبوؤها بوصفه منبراً لإسماع أصوات البلدان النامية داخل منظومة الأمم المتحدة. ذلك أن المقترحات التي قدمتها البلدان المتقدمة النمو بخصوص الوثيقة الختامية للأونكتاد

الرجاء إعادة الاستعمال

السادس عشر من شأنها أن تُفرغ عمل الأونكتاد ودوره داخل منظومة الأمم المتحدة، بحيث يصبح مجرد وكالة تختص بتقديم المساعدة التقنية.

4- صحيحٌ أن التعاون التقني عنصر هام من عناصر عمل الأونكتاد، لكن قوة المنظمة تكمن في تكامل أركان عملها الثلاثة، وهي البحث والتحليل، وبناء توافق الآراء، والتعاون التقني. إن اللغة التي اقترحتها البلدان المتقدمة في أجزاء مختلفة من الوثيقة الختامية، في حال اعتمادها، سوف تُضعف وظائف الأونكتاد في مجاليْ البحث وبناء توافق الآراء بوصفه مركز تنسيق الأمم المتحدة للمعالجة المتكاملة لقضايا التجارة والتنمية، وستحوّل الأونكتاد إلى وكالة أخرى من وكالات الأمم المتحدة التي تعمل على تقديم الدعم لتنفيذ الأطر التي يتم التفاوض عليها في منابر أخرى (مثل أهداف التنمية المستدامة، وميثاق المستقبل، وما إلى ذلك). فلو أصبح الأونكتاد بهذا الشكل، يمكن أن يتحول إلى ذراع لتقديم الخدمات بدلاً من أن يكون هيئة متعددة الأطراف مستقلة تعمل من أجل سياسات التنمية. ولطالما أصرّت البلدان النامية على أن أهمية الأونكتاد ترتكز على تساوي وزن أركان عمله الثلاثة، وعلى أن التعاون التقني لا يمكن أن يحل محل الأبحاث المتعلقة بالسياسات والحوار الحكومي الدولي.

5- فإذا أُفرغ الأونكتاد من مضامينه كما تقترح هذه البلدان المتقدمة النمو، فإن بلدان جنوب الكرة الأرضية ستفقد منبراً حيوياً للدفاع عن رؤية متكاملة للتجارة والتنمية تتمحور حول العدالة. وهذا يعني أن مصير الأونكتاد سيتقرر من جانب واحد وبشكل مسبق. لذلك، من الأهمية بمكان الالتفاف حول الأونكتاد والنضال من أجل الحفاظ على أركان عمله الثلاثة. إن رهانات الأونكتاد السادس عشر ليست مؤسسية فحسب، بل هي رهانات وجودية تخص آفاق التنمية العالمية العادلة.

6- وكما هو الحال في جميع دورات الأونكتاد التي تُعقد كل أربع سنوات، طرحت البلدان النامية مقترحات تعكس هذه الرهانات. ويرحب المجتمع المدني باهتمام هذه البلدان بالدفاع عن سيادتها على مواردها الطبيعية، في حين تطرح البلدان المتقدمة مقترحات تعكس طمعها في استغلال هذه الموارد. ونحن نؤيد أيضاً مقترح البلدان النامية بأن يسعى الأونكتاد لتعزيز التعاون بين المقترضين، استناداً إلى المقترحات التي قُدمت في إطار عملية تمويل التنمية من أجل إنشاء منتدى رسمي للمقترضين. ولطالما دعا المجتمع المدني والحركات الشعبية على نطاق العالم إلى إنشاء مثل هذا المنتدى، ولا يوجد وكالة في منظومة الأمم المتحدة أفضل من الأونكتاد لتفعيله. ومن المقترحات الإضافية الجديرة بالاهتمام التي وردت من البلدان النامية، تكليف الأونكتاد بتقييم صافي التدفقات المالية الدولية، سواء من الشمال إلى الجنوب أو من الجنوب إلى الشمال. هذه المقترحات تستجيب للدفوع المقدمة من المجتمع المدني والحركات الشعبية، والتي تدعمها مجموعة متزايدة من الأبحاث، والتي تفيد بأن مشهد الاقتصادي الكلي الأوسع نطاقاً يدل على وجود صافي موارد محولة من الجنوب إلى الشمال وليس العكس. وأخيراً، نرحب بالمقترحات المختلفة التي قدمتها البلدان النامية من أجل إنهاء الاعتماد على السلع الأساسية من خلال التنويع الاقتصادي والتحول الهيكلي، والتي تؤكد تقاليدها العريقة في الاهتمام بهذه المسألة. ويمثل كل مجال من المجالات خطوة إلى الأمام ينبغي الدفاع عنها بشراسة لتجنب أي رجوع إلى الوراء تريده البلدان المتقدمة.

7- ومن النقاط الإيجابية التي ميّزت عمل الأونكتاد منذ فترة طويلة، دفاعه عن مبدأ إتاحة هامش تصرف للبلدان النامية في مجال تحديد السياسات. فعلى سبيل المثال، تم الاتفاق على المستوى المتعدد الأطراف في الأونكتاد الحادي عشر الذي عُقد في عام 2004 على صياغة واضحة لمفهوم هامش التصرف في مجال تحديد السياسات. وبالتالي، من المشجع أن نلاحظ تمسك البلدان النامية بهذه التقاليد من خلال اللغة التي اقترحتها بشأن التدابير القسرية الأحادية الجانب والتدابير البيئية المتصلة بالتجارة، بما في ذلك اللغة المأخوذة مباشرةً من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وفي حين تدعي البلدان المتقدمة مناصرتها لمبدأ الإنصاف ولتعددية الأطراف، نراها تحارب المقترح المقدم من البلدان

النامية لأنها هي البلدان المستخدمة الرئيسية لهذه الأدوات. لذا، يجب على البلدان النامية أن تتصدى لهذا الأمر وتتأكد من أن الوثيقة الختامية تعكس الأثر الضـــار لهذه الأدوات على قدرة بلدان الجنوب على تحقيق تنميتها بطريقة مستقلة. ومن المؤشرات المشجعة أيضاً ما ورد في مختلف المقترحات المقدمة من بلدان جنوب الكرة الأرضية من دعوة إلى إعادة تأكيد المبادئ ذات الصلة بالمعاملة الخاصة والتفاضلية والمسـؤوليات المشـتركة وإن كانت متباينة والقدرات الخاصـة بكل طرف، والتي غالباً ما تُترك جانباً في المناقشـات التي تجري في المحافل المتعددة الأطراف الأخرى، بما في ذلك منظمة التجارة العالمية. وهذا يتناقض بشكل صارخ مع الإضافات التي اقترحتها البلدان المتقدمة التي تريد أن تضمن الوصول المستمر إلى المعادن الحرجة الموجودة في بلدان الجنوب والسـيطرة عليها، والتي تمارس في الوقت نفسـه التمييز فيما يتعلق بهذه المعادن من خلال التدابير البيئية المتصـلة بالتجارة، بما في ذلك آلية التسـوية الحدودية المتعلقة بالكربون. وفي هذا الصـدد، من الجدير بالذكر أن الأونكتاد نفسـه يضـطلع بعمل بالغ الأهمية بشأن التدابير البيئية المتصلة بالتجارة، وقام بنشر دراسة مرجعية حول الآثار التقديرية لتنفيذ آلية التسوية الحدودية المتعلقة بالكربون. فقد أظهرت الدراسـة أن تطبيق ضـريبة كربون بقيمة 44 دولاراً للطن الواحد سـيؤدي إلى زيادة قدرها 2,5 بليون دولار في دخل البلدان المتقدمة وانخفاض قدره 5,9 بلايين دولار في دخل البلدان النامية. والثابت أن هذا التقدير متحفظ، لأن ضريبة الكربون المنطبقة في إطار آلية التسوية الحدودية المتعلقة بالكربون تراوحت بين 50 و80 يورو للطن الواحد في النصف الأول من عام 2025.

8- وبالنظر إلى هذه العوامل، ليس من المستغرب أن تكون البلدان المتقدمة النمو هي من يعترض على تضمين الوثيقة الختامية صيغةً من شأنها أن تجنّب تكرار مثل هذا الوضع وأن تكرس مواصلة العمل الذي يضطلع به الأونكتاد بشأن التدابير البيئية الأحادية الجانب المتصلة بالتجارة. فإذا أُنهي النشاط الذي يضطلع به الأونكتاد في مجال التحليلات، تفقد البلدان النامية منبراً رئيسياً في الأمم المتحدة لتوثيق الآثار السـلبية على التنمية لجميع أنواع التدابير الأحادية الجانب وإيجاد حلول جماعية تسـتند إلى البيانات المسـتمدة من التجارب والتحليل العلمي. هذا من شـأنه أن يزيد من تعقيد التعاون الدولي، مثلاً في مجال التمويل المناخي، (وهو مجال آخر من مجالات عمل الأونكتاد الحيوية)، لأن البلدان تفقد الثقة وتقل رغبتها في التعامل عن حسن نية. لذلك وجب إبداء تأييد قوي لاعتماد هذه الفقرات. ومما لا شك فيه أنه ينبغي تكليف الأونكتاد بدراسة آثار التدابير الأحادية الجانب وتقديم الأدلة على ذلك، وبناء قدرة المفاوضين من البلدان النامية على التصدي لها بفعالية.

9- وفي الوقت نفسـه، اقترحت البلدان المتقدمة النمو ثماني فقرات بديلة في الجزء الخاص بتمويل التنمية، وهي فقرات تجعل من الاستثمار الخاص وتعبئة الموارد المحلية و"البيئات المؤاتية" مصادر رئيسية للتمويل؛ وتقلل من شـأن المسـاعدة الإنمائية الرسـمية والالتزامات بين الشـمال والجنوب؛ وتنقض الالتزام بالضرائب التصاعدية لمعالجة أوجه عدم المساواة وتلغي الاعتراف بالأهمية الحاسمة لوضع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التعاون الدولي في المسائل الضريبية بحيث يصبح التعاون الدولي في المسائل الضـريبية شـاملاً للجميع وفعالاً؛ وتتجاهل ترتيب إلغاء الديون، وإصـلاح الهيكل المالي ومبدأ الإنصـاف. وفي حين عارضـت البلدان النامية بنجاح العديد من هذه المقترحات، فإن بعض المقترحات التي قدمتها من أجل الإصـلاحات النظمية قد حُذفت من النص، ولا سـيما المقترحات المتعلقة بإلغاء الديون ودعم اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التعاون الدولي في المسائل الضريبية. وتطرح الفقرات البديلة المتبقية التي اقترحتها البلدان المتقدمة مشاكل كبيرة؛ وفي حال الموافقة عليها، فإنها ستزيد من ترسيخ نفس الحلول الموجهة نحو السوق التي أعاقت الاقتصادات في جميع أنحاء الجنوب. لذا، من الأهمية بمكان أن تُرفض هذه المقترحات وأن تعكس الوثيقة الختامية الإصـلاحات النظمية التي اقترحتها البلدان النامية بالفعل، والتي تدعو إلى قواعد ضـريبية دولية شـاملة وفعالة تعزز الضـرائب التصـاعدية، بما في ذلك ما يتعلق بالشركات المتعددة الجنسيات والأفراد الأثرياء؛ وتخفيف عبء الديون وإلغائها، بما يشمل إصـلاح الهيكل

الدولي للديون؛ وإضـــفاء الطابع الديمقراطي على الحوكمة المالية العالمية، لإعلاء صـــوت بلدان جنوب الكرة الأرضية وزيادة مشاركتها.

10- وتكشف الفقرات المقترحة من قبل البلدان المتقدمة بشأن الحزمة المتعلقة بالاستثمار والصياغة التي اختيرت لها دفعاً قوياً من جانب هذه البلدان لتهيئة بيئات مواتية لتدفق رؤوس الأموال العالمية من خلال "الحوكمة الرشيدة" وتعزيز الشفافية وتدابير مكافحة الفساد وتكريس مبدأ سيادة القانون. هذا التوجه يوحي بأن العائق الرئيســي أمام الاســتثمار مردّه إلى أوجه القصــور التي تعاني منها البلدان النامية على الصـــعيد المحلي، وليس التباين العام في قواعد وعلاقات التمويل والتجارة على الصـــعيد العالمي. وفي الممارســة العملية، أدى الالتزام بهذا التوجه إلى تقليص هامش التصــرف المتاح للبلدان النامية لكي تقرر الســياســات التنظيمية التي تحتاجها لكي تتحقق من أن الاســتثمار الأجنبي يحقق منافع إنمائية ويخدم الصالح العام في مختلف أنحاء العالم. في الواقع، إن الصياغة المقترحة من شأنها أن تلمّع صورة جميع الاســتثمارات الخاصــة لتجعل منها أداةً لتحقيق التنمية لا لجني الأرباح، وهو ما يتنافى تماماً مع الواقع. ونظراً لأن البلدان النامية عارضـــت هذه المقترحات وقدمت وجهة نظر أكثر توازناً بشـــأن الصـــلة بين الاستثمار والتنمية المستدامة، تقرَّر الإبقاء على فقرة واحدة من الفقرات المقترحة. ونحن نؤيد موقف البلدان النامية ونشاركها حرصها على إجراء إصلاح منهجي لنظام الاستثمار الدولي.

11- وختاماً، يود المجتمع المدني أن يذكّر الأونكتاد بأننا حلفاء لكم. لقد دأبنا منذ عهد طويل على الدفاع عن دور الأونكتاد واســتثمرنا قدراً كبيراً من وقتنا ومواردنا في دعم عمل الأونكتاد والمشــاركة فيه، سواء خلال دورات المؤتمر التي تُعقد كل أربع سنوات أو فيما بين الدورات. إننا نلاحظ بدهشة وخيبة أمل أن هذه الذاكرة المؤسـسـية قد ضـاعت، كما نلاحظ اسـتبعادنا إلى حد كبير من أعمال الأونكتاد السـادس عشــر. إن دعمنا التاريخي للأونكتاد لا يعني أننا أعطيناه شــيكاً على بياض؛ لذا يجب على الأونكتاد أن يثبت لنا ولجميع حلفائه في المجتمع المدني أن ثقتنا لم تكن في غير محلها.

12- وضـماناً لعدم تكرار هذا الوضـع في إطار عمليات الأونكتاد ومؤتمراته في المسـتقبل، نحث بقوة الدول الأعضـــاء على تضـــمين الجزء من الوثيقة الختامية الخاص بالآلية الحكومية الدولية فقرةً واضـــحةً وصـــريحةً تُلزم الأونكتاد بإشـــراك المجتمع المدني ومراعاة وجهات نظره. وينبغي أن يشـــمل ذلك جميع عمليات الأونكتاد ومؤتمراته، بحيث لا يكتســـي إشـــراك المجتمع المدني في أعمال الأونكتاد بعداً رمزياً فحسب، بل يجسّد مشاركةً فعالة وموضوعية. ويرد فيما يلي النص الذي نقترحه لهذه الفقرة:

تؤكد الدول الأعضـاء من جديد أهمية المشـاركة الهادفة والشـفافة والشـاملة لمنظمات المجتمع المدني في جميع عمليات الأونكتاد ومؤتمراته، بما يتماشـــى مع مبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بالمشـــاركة والمســـاءلة. وتحدد الأمانة الأســـاليب العملية لهذه المشـــاركة في موعد أقصـاه 31 كانون الأول/ديسـمبر 2026 لضـمان الحصـول في الوقت المناسـب على الوثائق، بما في ذلك النصـــوص التفاوضـــية، وإتاحة الفرص للمجتمع المدني لكي يســـهم في المداولات الحكومية الدولية للأونكتاد بشكل منظم. وينبغي أن تتجاوز هذه الأساليب المشاركة الرمزية وأن تكفل إدماج وجهات نظر المجتمع المدني في عمل الأونكتاد عبر أركان عمله الثلاثة المتمثلة في البحث والتحليل، وبناء توافق الآراء، والتعاون التقني.

13- ونحن على استعداد لدعم الدول الأعضاء من جنوب الكرة الأرضية في الاستفادة استفادةً قصوى من الوقت المتبقي في إطار هذه الدورة، والمضي قدماً بعمل الأونكتاد.

الجهات الموقعة الأولى، 21 تشرين الأول/أكتوبر 2025

الشبكات العالمية

1- الشبكة الكهنوتية الرسولية الدولية

2- رابطة حقوق المرأة في التنمية

3- آلية تمويل المجتمع المدني من أجل التنمية

4- تحالف الشفافية المالية

5- الهيئة الدولية للخدمات العامة

6- Regions Refocus

7- Ripess: شبكة تعزيز الاقتصاد الاجتماعي التضامني عبر القارات

8- جمعية التنمية الدولية

9- شبكة العدالة الضريبية

10- شبكة العالم الثالث

11- World Chaplain Federation

أفريقيا

12- الشبكة النسائية الأفريقية للتنمية والاتصالات (شبكة إقليمية)

13- مبادرات توظيف الشباب الأفريقي (مبادرات إقليمية)

14- رابطة Afrihealth Optonet (رابطة إقليمية)

15- رابطة التنمية الزراعية والتعليم والصحة في مانونو (جمهورية الكونغو الديمقراطية)

16- رابطة النهوض بحقوق الإنسان وتعزيزها (موريتانيا)

17- رابطة مكافحة العنف ضد النساء والفتيات في أقصى الشمال (الكاميرون)

18- الرابطة النيجيرية لكشافة البيئة (النيجر)

19- رابطة حفظ وحماية النظم الإيكولوجية للبحيرات والزراعة المستدامة (جمهورية الكونغو الديمقراطية)

20- رابطة كربون غينيا (غينيا)

21- منظمة مصير الطفل والتنمية (جنوب السودان)

22- نادي اليونسكو التابع لمركز العمل النسائي والطفل (جمهورية الكونغو الديمقراطية)

23- مجلس التعليم والتنمية (بوروندي)

24- Daayyaa Generation Network (إثيوبيا)

25- Elles Cameroun (الكاميرون)

26- Development Impact Pathfinders Initiative (نيجيريا)

27- مؤسسة Dr Uzo Adirieje (نيجيريا)

28- المبادرة الأفريقية للتنمية المستدامة (تشاد)

29- مبادرات من أجل الهجرة الآمنة والعدالة الاجتماعية (نيجيريا)

30- مبادرة أصداء المرأة في أفريقيا (نيجيريا)

31- المرأة في قلب التنمية في أفريقيا (كوت ديفوار)

32- المنتدى الدولي لنساء المناطق الناطقة بالفرنسية (جمهورية الكونغو الديمقراطية)

33- مؤسسة Hatof (غانا)

34- جمعية حقوق الإنسان والتنمية الشعبية (نيجيريا)

35- Nawi Afrifem Macroeconomics Collective (تجمع إقليمي)

36- مؤسسة أوكوغون أوديجيي الدولية لحماية الجنين (نيجيريا)

37- مبادرات أولابودي للشباب والمرأة (نيجيريا)

38- منظمة دعم الشباب العاملين في مجال الاقتصاد من أجل الحكم المحلي (السنغال)

39- منصة الديون والتنمية (منصة إقليمية)

40- Purple Royale: Trans Voices Amplified (زمبابوي)

41- مؤسسة Resource Link (غانا)

42- منظمة سيناتسيسا لوبومبو لتمكين النساء والفتيات (إسواتيني)

43- مؤسسة أطفال الأحياء الفقيرة (كينيا)

44- Société civile Copagode [التحالف الرعوي من أجل الحكم الرشيد وحقوق الإنسان والتنمية] (جمهورية الكونغو الديمقراطية)

45- جمعية حفظ واستدامة الطاقة والبيئة في نيجيريا (نيجيريا)

46- معهد المعلومات والمفاوضات التجارية في جنوب أفريقيا وشرقها (معهد إقليمي)

47- Survivor Aid (جنوب السودان)

48- النقابة المسيحية لعمال الكونغو (جمهورية الكونغو الديمقراطية)

49- شبكة العالم الثالث أفريقيا (شبكة إقليمية)

50- مبادرة المزارعين القرويين (نيجيريا)

51- مؤسسة نساء ضد العنف والاستغلال في أفريقيا (نيجيريا)

52- منظمة قدرات النساء والفتيات وتمكينهن (نيجيريا)

53- نساء من أجل التغيير (الكاميرون)

54- منظمة مسار الشباب (غانا)

آسيا والمحيط الهادئ

55- منتدى آسيا والمحيط الهادئ المعني بالمرأة والقانون والتنمية (منتدى إقليمي)

56- رابطة تعزيز التنمية المستدامة (الهند)

57- Beyond Beijing Committee (نيبال).

58- مركز البيئة وحقوق الإنسان والتنمية (بنغلاديش)

59- مركز التنمية التابع لاتحاد النقابات الحرة (سري لانكا)

60- منظمة الحقوق الأساسية (سري لانكا)

61- GIRL x GIRL (تايلاند)

62- تكنولوجيا المعلومات من أجل التغيير (رابطة إقليمية)

63- منظمة مبادرة المواطن – Nagorik Uddyog – (بنغلاديش)

64- رابطة Noor (باكستان)

65- شبكة المحيط الهادئ للعولمة (شبكة إقليمية)

66- SERAC (بنغلاديش)

67- منظمة سوكار للرعاية (باكستان)

68- مركز بحوث النقل والتنمية (نيبال)

69- مؤسسة فاجبايي – Vajpayee – للأبحاث (الهند)

70- جمعية الشابات المسيحيات (الهند)

71- تحالف الشباب من أجل التنمية (نيبال)

أوروبا

72- Alga (قيرغيزستان)

73- تحالف الجنوب – Alliance Sud – (سويسرا)

74- Asociación Araguaney Migración y Cooperación Internacional (إسبانيا)

75- Balt Global Group (فرنسا)

76- مركز البيئة والاستدامة (صربيا)

77- Consortium for Intersectional Justice (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)

78- Creación Positiva (إسبانيا)

79- الشبكة الأوروبية المعنية بالديون والتنمية (شبكة إقليمية)

80- جمعية أصدقاء الأرض (هنغاريا)

81- Nash Vek Public Foundation (قيرغيزستان)

82- الصندوق الشعبي للصحة والتنمية العالمية (الدنمارك)

83- المركز الخيري الاجتماعي للمرأة والعالم الحديث (أذربيجان)

84- شـــبكة المرأة المعنية بالتنمية في أوروبا – Women in Development Europe+ – (شبكة إقليمية)

أمريكا اللاتينية والكاريبي

85- Asociación por los Derechos de las Mujeres (الأرجنتين)

86- Campaña Latinoamericana por el Derecho a la Educación (شبكة إقليمية)

87- Candid Concepts Development Agencies (جزر البهاما)

88- شبكة العمل المناخي في أمريكا اللاتينية (شبكة إقليمية)

89- Foro Internacional de Inversión en Juventud (منتدى إقليمي)

90- Arcoíris por el Respeto a la Diversidad Sexual (مؤسسة إقليمية)

91- الإنسانية من أجل العالم (المارتينيك)

92- Instituto Eqüit (البرازيل)

93- Medical Impact (المكسيك)

94- Red de Mujeres Indígenas sobre Biodiversidad de América Latina y el Caribe (شبكة إقليمية)

95- Red de Mujeres Indígenas sobre Biodiversidad de América Latina y el Caribe (البرازيل)

96- Servicio de Extensión y Desarrollo Agrícola con Perspectiva Género (SEDRA) (شبكة إقليمية)

أمريكا الشمالية: الولايات المتحدة الأمريكية

97- Extended Arms Diamond

98- Trippinz Care